العلوم الاقتصادية
العدد الثالث والثلاثون / المجلد التاسع / تموز ، ٢٠١٣

دراسة واقع السكان في العراق للسنوات ١٩٦٠ – ٢٠١٠

ا٠م٠د٠ علي حسين المشهداني
جامعة البصرة – كلية الادارة والاقتصاد

م٠م٠ ناجي ساري فارس
جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي

المستخلص :

إن للعنصر البشري أهمية كبيرة في بلدان العالم من الناحية الاقتصادية ، ومن خلال تطور السكان تتطور الدول ، ويعد السكان في العراق من أهم مقومات عملية التنمية الاقتصادية من خلال القوى العاملة الماهرة التي تسهم في عملية الإصلاح الاقتصادي ٠ لذلك فان السكان في العراق وخصوصا الناشطين اقتصاديا يسهمون في رسم سياسة اقتصادية متطورة في المجالات الصحية والخدمية والثقافية ٠

المقدمـــة :

يحتل العنصر البشري أهمية كبيرة في جميع بلدان العالم من الناحية الاقتصادية ، ويعد رأس المال البشري في دول العالم بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة المكمل لراس المال المادي ، وللسكان أهمية كبيرة في عملية التنمية في العراق ٠

هدف البحث :

يهدف البحث من خلال دراسة هيكلية السكان في العراق إلى تحديد حجم الموارد البشرية التي تعمل في النشاط الاقتصادي ، وكذلك يهدف البحث إلى معرفة دور السكان لعملية التطور الاقتصادي في العراق ٠

تاريخ قبول النشر ٢٠١٣/٦/٣

مشكلة البحث :

يعاني العراق من مشكلات كثيرة منها زيادة نمو السكان وزيادة ظاهرة البطالة ، وقلة المشاريع الاستثمارية بسبب الظروف التي يمر بها العراق في الوقت الراهن ، ومعرفة مشكلات الموارد البشرية التي تكون ضمن القوى العاملة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية ٠

أسلوب التحليل :

اعتمدت الدراسة في هذا البحث على الأسلوب النظري والعملي في دراسة هيكلية السكان في العراق ، وأما الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث من خلال الدراسة والبحث ٠ وقد تناول الباحث أربعة مباحث وكما يلي :-

المبحث الأول :- السكان في العراق ٠

المبحث الثاني :_ توزيع السكان في العراق حسب الفئات العمرية ٠

المبحث الثالث :- التوزيع القطاعي للقوى العاملة العراقية ٠

المبحث الرابع :- تركيب الموارد البشرية في العراق ونوعيتها .

الاستنتاجات

المقترحات

المصادر

المبحث الأول : السكان في العراق

تكتسب دراسة السكان أهمية كبيرة لأنها إحدى وسائل التميز للجماعات السكانية من بعضها في أجزاء العالم المختلفة ، وبالرغم من الاختلاف فالاقتصاديون يدركون تماما أهمية التركيب الاقتصادي للسكان وعلاقته بتوزيعهم على مجاميع عمرية مختلفة ، وفي معرفة حجم القوى العاملة ٠ وأن التخطيط القومي للدولة يفترض الاهتمام بدراسة كثير من الخصائص السكانية ، الأصلية منها والمكتسبة ، لرسم أية سياسة توسعية في حقل الخدمات الصحية والثقافية والخدمات الإضافية إلى الخدمات الاجتماعية الأخرى ٠ [١]

لذلك تحتل دراسة تركيب السكان موقعا مهما في الدراسات السكانية ، فالتغيرات الحاصلة في تركيب السكان خلال فترة زمنية معينة ستقود إلى تغيرات مناظرة في عدد من المجالات خاصة

الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية فعلى سبيل المثال نستطيع الحصول على مؤشرات كافية لرسم الحدود الدنيا والقصوى لنمو السكان في منطقة ما ، إذا كان من الممكن دراسة نسبة الإناث إلى الذكور فيها وخصائص السكان فيما يتعلق بفئات السن بصورة دقيقة ، ويمكن إن نستخلص من بيانات فئات السن إمكانات التطور الحاصل في حجم القوى العاملة وإعداد القادرين على العمل ٠[٢]

ويعد نمو السكان المرتفع احد مشكلات التنمية في العالم الثالث ، إذ يؤدي إلى انخفاض نوعية حياة الملايين من الناس ، وتتمثل تكلفة هذا النمو في ضياع فرص تحسين معيشة الناس وخاصة الفقراء منهم ، ويؤدي النمو السريع للسكان إلى إبطاء عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة تفاقم الخيار الصعب بين زيادة الاستهلاك الحاضر والاستثمار الضروري لزيادة الاستهلاك في المستقبل ، فالموارد بالنسبة للفرد تنخفض مع سرعة نمو السكان مما يجعل الاستثمار لتحسين نوعية الحياة صعبا من جهة ولان نمو السكان السريع يهدد التوازن الدقيق بين الموارد الطبيعية النادرة والسكان مما يؤدي إلى بطء نقل قوة العمل من الزراعة إلى القطاعات الأخرى وهذا يزيد من انخفاض دخول العاملين في الزراعة نتيجة للزيادات الهائلة في القوى العاملة في الزراعة من جهة أخرى ٠ [٣]

لهذا فان العنصر البشري يمثل احد عوامل الإنتاج الرئيسة في أي مجتمع إن لم يكن أهمها جميعا ٠ وهذا العنصر لايقاس بالكم بقدر مايقاس بالنوع ، ولا يغير مجموع السكان عن قوة العمل الفعلية بالنسبة للموارد المتاحة وإنما يعتمد حجم قوة العمل في أي مجتمع على عدد السكان وأجناسهم ومهاراتهم وظروف البيئة الاجتماعية والثقافية بوجه عام ٠[٤]

إن التغيرات الكمية والنوعية في تركيب السكان من شانها إن تؤدي إلى تبدل التناسب بين عوامل الإنتاج ، ولاسيما في نسبة القوى العاملة وحاجاتها الاقتصادية ، إلى كمية الثروة الطبيعية والمعدنية لذا يؤثر السكان تأثيرا فعالا في عرض العمل ، إذ إن الفرد هو الذي يستهلك السلع الاقتصادية ويستفيد من الخدمات ، مما يكون له تأثير في طلبها وطلب العمل لإنتاجها فيؤثر ذلك في عرض العمل ٠ وإن السكان هم مصدر القوى العاملة التي عليها عبء أنتاج وتهيئة تلك الخدمات والسلع لإشباع الحاجات البشرية الحياتية والاجتماعية ٠[٥]

وتتميز الدول النامية بارتفاع حجم السكان إذ يضم (80 %) من مجموع السكان في العالم سنة 2000 وذلك عائد إلى إن النمو الطبيعي يبلغ خمسة إضعاف ماهو مسجل في الدول المتقدمة ويرجح ذلك بالأساس إلى :- [٦]

١- انخفاض نسبة الوفيات نتيجة لتحسن المستوى الصحي والقضاء على الأوبئة ، وتحسين ظروف العيش ٠

٢- انتشار ظاهرة التحضر السريع في الدول النامية لارتفاع حركة النزوح من الريف لى المدينة

٣- تخلف الجهاز الإنتاجي في الدول النامية (الصناعي والزراعي) ٠

٤- الهجرة الخارجية

إما بالنسبة للخصائص السكانية إذ يمر سكان العراق كما هو الحال في العديد من الدول النامية ، بحالة تزايد سكاني متسارع منذ عام 1960 ، حين كانت نفوس العراق آنذاك تبلغ (6,8)مليون نسمة ، وارتفع إلى (11) مليون نسمة في عام 1975 ثم إلى (18) مليون نسمة عام 1991 ، ثم وصل إلى (22) مليون نسمة في عام 1998 ، ومن ثم وصل في عام (2010) إلى (32) مليون نسمة ، وحسب الجدول (1) الذي يبين زيادة حجم السكان في العراق حسب الجنس للمدة (1960-2010) ٠ في حين تشير تقديرات الأمم المتحدة عن مستقبل سكان العالم إلى أن إجمالي عدد سكان العراق التقديري كان قد بلغ (24,5) مليون فرد عام 2001 ٠ ويعود ذلك إلى ارتفاع معدل الخصوبة بشكل عام وارتفاع معدل الزيادة السكانية في العراق للمدة (1975-1998) إلى (3 %) وبلغ نحو(3,4 %) للسنوات (1990-1999) وقد انخفض هذا المعدل إلى (2,8 %) عام (2006-2010) ، علما إن نسبة (3 %) كمعدل سكاني للنمو كافية لمضاعفة عدد السكان خلال مدة (20) عاما ٠ [٧]

جدول (1) زيادة السكان في العراق (حسب الجنسين) للفترة (1960 – 2010) ألف نسمة

السنة	مجموع السكان	ذكور	زيادة الذكور	ألإناث	زيادة الإناث	مجموع الزيادة للذكور والإناث
1960	6975	3813	300	3159	100	400
1961	7184	3929	116	3256	97	213
1962	7401	4047	118	3354	98	216
1963	7623	4168	121	3455	101	222
1964	7853	4294	126	3559	107	233
1965	8047	4412	118	3635	76	194
1966	8288	4544	133	3744	109	242
1967	8536	4680	136	3856	113	249
1968	8792	4520	140	4272	116	256
1969	9047	4656	136	4391	119	255
1970	9440	4754	98	4686	25	123
1971	9724	4897	143	4827	141	284
1972	10074	5074	177	5000	173	350
1973	10381	5226	152	5150	150	302
1974	10765	5422	196	5343	193	389
1975	11124	5603	181	5521	178	359
1976	11505	5795	192	5710	189	381
1977	12000	6183	388	5817	107	495
1978	12405	6389	206	6016	199	405
1979	12821	6603	214	6218	202	416
1980	13238	6815	212	6423	205	417
1981	13669	7035	220	6634	211	431
1982	14110	7260	225	6850	216	441
1983	14586	7504	244	7082	232	476
1984	15077	7756	252	7321	239	491
1985	15585	8015	259	7570	249	508
1986	16110	8283	268	7827	257	525
1987	16335	8396	113	7939	112	225
1988	16882	8675	279	8207	268	547
1989	17428	8953	278	8475	368	646
1990	17890	9190	237	8700	225	459
1991	18419	9460	270	8959	259	529
1992	18949	9731	271	9218	259	530
1993	19478	10001	270	9477	259	529
1994	20007	10271	270	9736	259	529
1995	20536	10541	270	9995	259	529

السنة	مجموع السكان	ذكور	زيادة الذكور	ألإناث	زيادة الإناث	مجموع الزيادة للذكور والإناث
1996	21124	10843	302	10281	286	588
1997	22046	10987	144	11059	778	922
1998	22702	11328	341	11374	315	656
1999	23382	11682	365	11700	326	680
2000	24086	12047	365	12039	339	704
2001	24813	12424	377	12389	350	727
2002	25565	12814	390	12751	362	752
2003	26340	13216	402	13124	373	775
2004	27139	13629	413	13510	386	799
2005	27963	14055	426	13908	398	824
2006	28810	14658	603	14152	244	847
2007	29588	15019	361	14569	417	778
2008	30389	15487	468	14902	333	801
2009	31207	15820	333	15387	485	818
2010	32050	16290	470	15760	373	843

المصدر :- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، تقارير المجموعة الإحصائية السنوية (1990 - 2010) ص ، ص 43-48 .

(ملاحظة :- الزيادات للذكور والإناث احتسبت من قبل الباحث من خلال الفرق بين السنة الحالية – السنة السابقة)

ومن خلال حجم زيادة السكان في العراق من عام 1960 الذي يبلغ عدد سكان العراق 6975 ألف نسمة لكل من الذكور والإناث ، إذ يبلغ عدد سكان الذكور أعلى نسبة من الإناث في تلك السنة . أما بعد عشرة سنوات أي عام 1970 ، فقد بلغ عدد سكان العراق 9440 ألف نسمة ، إذ بلغ عدد سكان العراق من الذكور 4754 ألف نسمة ، أما الإناث فقد كانت اقل نسبة زيادة من الذكور إذ بلغت 4686 ألف نسمة .

أما المدة من 1970 إلى 1980 فقد بلغ زيادة عدد سكان العراق خلال هذه الفترة إلى 3798 ألف نسمة خلال عشر سنوات . أما المدة بين عامي 1980 إلى 1990 فقد بلغ عدد سكان العراق إلى 17890ألف نسمة ، أي زيادة عن عام 1980 بلغت 4652 ألف نسمة خلال عشر السنوات الأخيرة أي حتى عام 1990 .

أما في المدة بين عامي 1990 إلى 2000 فقد بلغ عدد سكان العراق 24086 ألف نسمة ، أي بزيادة في عدد السكان العراق خلال عام 2000عن عام 1990 بلغت الزيادة عن السنوات السابقة 6196 ألف نسمة .

إما الزيادة في عدد السكان من الذكور فقد استمرت بالزيادة عن الإناث خلال السنوات السابقة ، إذ بلغ عدد الذكور في عام 1990 (9195 ألف نسمة) ، وقد ارتفع هذا العدد من الذكور في عام 2000 إلى (12047 ألف نسمة) ، أي بزيادة عن عام 1990 (2852 ألف نسمة) .

أما زيادة عدد الإناث خلال المدة من عام 1990 إلى 2000 ، فقد بلغ عدد سكان العراق من الإناث عام 1990 (8700 ألف نسمة) ، وقد ارتفعت هذه الزيادة عام 2000 إلى (12039ألف نسمة) ، أي بزيادة في عدد سكان العراق من الإناث بلغت (3339 ألف نسمة) أي أعلى من زيادة سكان العراق من الذكور .

لذلك نلاحظ من خلال الجدول إن هناك اختلاف في الزيادة بين الذكور والإناث ، وذلك بسبب وجود ظاهرة تؤدي إلى فقدان عدد غير متساوي من كلا الجنسين مثل الحروب والإمراض والكوارث الطبيعية . [٨]

أما المدة من عام 2000 إلى عام 2010 فقد بلغت زيادة سكان العراق من (24086) ألف نسمة عام 2000 إلى (050 2 3 ألف نسمة) عام 2010 ، أي بزيادة بين الفترتين لكل من الذكور والإناث بلغت (7964 ألف نسمة) وجاءت هذه الزيادة نتيجة تحسين الواقع الاجتماعي والتعليمي والصحي للفرد العراقي بعد سقوط النظام السابق .

لذلك فان سكان العراق هم المقيمون داخل جمهورية العراق ، منهم (59 %) تتراوح أعمارهم من (16 – 64 سنة) ، وحوالي (38 %) منهم تحت عمر (15 سنة) ، و (3 %) ممن تجاوزوا (64 سنة) ، ويسكن معظمهم في وسط البلاد ، وأكبر مدن العراق حسب تقدير (2002 –2005) بغداد ويسكنها (4 إلى 6) ملايين ، ثم الموصل ،ثم البصرة ، وبعدها أربيل ، وتعد اللغة العربية واللغة الكردية لغتين رسميتين بحسب الدستور العراقي الجديد ، و يتحدث

اللغة العربية حوالي (75 %) ، ويتحدث اللغة الكردية ألام حوالي (18 %) ، وتعد ألانكليزية هي ألغة ألأجنبية ألأكثر انتشارا . [٩]

وأن حوالي (75 %) من سكان العراق يقطنون في أراضي السهل الرسوبي المنبسط الممتد باتجاه الجنوب الشرقي نحو بغداد والبصرة ثم الخليج العربي ، أما مسلمو العراق فهم من الشيعة أو السنة وهم العرب وألا كراد . وهناك ديانات أخرى كالمسيحية والمندائية واليزيدية وغيرها من الديانات الأخرى . والتعليم في العراق من هم بعمر (15 سنة) فما فوق ويستطيع القراءة والكتابة من مجموع السكان (58 %) . [١٠]

لذلك فأن البشر يقع في صميم ألاهتمامات المتعلقة بالتنمية ، ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة ، وأن البشر أهم وأثمن الموارد التي تمتلكها أي أمة وينبغي أن تكفل البلدان إتاحة الفرصة لجميع ألإفراد كي يستغلوا إمكاناتهم إلى أقصى حد . [١١]

المبحث الثاني : توزيع السكان في العراق حسب الفئات العمرية

إن انخفاض معدل النمو السكاني في العراق الذي بدأ منذ عام 1977 ، قد رافقه انخفاض في معدلات الوفيات وخاصة للفترة 1977-1997 ، إذ كان معدل النمو (4,3 %) ثم بدأ يتراجع ببطء حتى وصل عام 1988 إلى (3,3 %) ثم واصل الانخفاض ولكن بوتائر أسرع إذ وصل إلى (2,6 %) في عام 1997 ، وهذا يعود إلى انخفاض معدل الولادات الخام إذ انخفض هذا المعدل في العراق من (45) بالإلف عام 1977 إلى (40) بالإلف عام 1987 ثم وصل إلى (37) بالإلف لعام 1997 ٠ إن الانخفاض التدريجي في معدل النمو السكاني كان له اثر بالغ في تغير هيكل التركيب العمري للسكان فبعد إن كانت الفئة العمرية دون سن (15) سنة هي الأكبر في تعداد عام 1965 وعام 1977 إذ بلغت نسبتها المئوية في تعداد 1965 (47,9%)٠ أما نسبة الفئات العمرية داخل سن العمل فقد كانت (46,9 %) ونسبة الفئة العمرية فوق سن (65)سنة كانت (5,2 %) للسنة نفسها ، واستمرت سيطرة هذه الفئة دون (15)سنة في تعداد 1977 إذ بلغت

هذه النسبة (49,05 %) في حين بلغت نسبة الفئة العمرية في سن العمل (46,97 %) ، ونسبة الفئة العمرية (فوق 65 سنة) كانت (3,98 %) . [١٢]

وقد تغير الاتجاه في تعداد (1987 و 1997) إذ كانت الفئة العمرية في سن العمل هي الأكبر إذ بلغت في تعداد عام 1987 (50,1%) في حين بلغت الفئة العمرية دون سن (15) سنة(46,4 %) ونسبة الفئة العمرية فوق سن (65 سنة) كانت (3,5 %) ، وقد تعزز هذا الاتجاه بشكل أكثر وضوحا في تعداد عام 1997 وكما هو موضح في جدول (2) ، إذ بلغت نسبة الفئة العمرية في سن العمل (49,5 %) في حين أصبحت نسبة الفئة العمرية دون (15سنة) (45,8 %) ، ونسبة الفئة العمرية فوق (65 سنة) بلغت (4,7 %) ٠ لذلك فان هذا الاتجاه سيساعد في زيادة عرض القوى العاملة وانه سوف يعمل على تخفيض نسب الإعالة إذا مارا فقته زيادة في نسبة المشاركة في العمل ، وان هذا يعد عملا مساعدا في عملية النمو الاقتصادي ، لان هذا التركيب العمري للسكان سوف يتيح للعراق منحة سكانية ناتجة عن الفرق بين معدل نمو من هم في سن العمل ومعدل نمو من هم خارج سن العمل ويسمى هذا الفرق صافي الأثر السكاني ٠ [١٣]

جدول (2) التوزيع النسبي للفئات العمرية للسكان في العراق للمدة (1965-2010)

نسبة مئوية

السنوات	٪ 14-1	٪ 64-15	٪ 65 +
1965	47,9	46,9	5,2
1977	49,0	47,0	4,0
1987	46,4	50,0	3,5
1997	45,8	49,5	4,7
2007	43,5	52,7	3,8
2010	43,8	52,5	3,7

المصدر:- احتسب الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

وقد كان معدل نمو ألأشخاص بسن العمل في العراق للمدة (1997 -2010) اكبر من معدل نمو فئة المعالين ، إذ بلغت فئة المعالين (43,5 %) في حين بلغت فئة سن العمل (42,7%) في عام 2007 ، ولكن نسبة الفئة العمرية فوق سن (65 سنة) انخفضت إلى (3,8 %) ٠ إما عام 2010 فمن المتوقع إن ترتفع الفئة العمرية دون (15 سنة) إلى (43,8 %) ، وفئة سن العمل انخفضت إلى (52,5 %) وكذلك الفئة العمرية فوق (65 سنة) انخفضت كذلك إلى (3,7%) ٠ ونستنتج من ذلك إن الفئات العمرية في العراق تسيطر عليها فئتان هما فئة دون سن العمل والفئة العمرية بسن العمل ، فإذا زادت الفئة العمرية لسن العمل فيعني ذلك إن نسبة الإعالة سوف تنخفض ،إما إذا ارتفعت نسبة فئة دون سن (15 سنة) ، وانخفضت النسبة العمرية لسن العمل فان ذلك سوف يؤدي إلى زيادة نسبة الإعالة عند الفئة العمرية لسن العمل ٠ لذلك فان معرفة التركيب العمري للسكان تتم من خلال جمع الفئات الواقعة في سن العمل ويطرح منها الأشخاص غير النشيطين اقتصاديا لينتج العرض الكلي من القوى العاملة ، ولهذا فان توزيع السكان حسب الفئات العمرية له أهمية من الناحية الاقتصادية تنبع من كون هذا التوزيع ذا علاقة وثيقة بالعمل الذي غالبا تحدده قوانيين العمل ٠ [١٤]

وان تصنيف السكان القادرين على العمل (القوة المنتجة) إلى فئات شباب وكهول ومعرفة حجم الأطفال يعطي المخطط الأساسي البشري الذي يمكن التعويل عليه في تغطية حاجات فروع الاقتصاد في المرحلة الراهنة وفي المراحل المستقبلية وإعطاء المبرر الاقتصادي لاتخاذ إجراءات قد تستدعي مثلا جذب المتقاعدين إلى العمل ثانية أو تحضير الهجرة عبر الفروع الزراعية أو الهجرة الريفيةاو حتى استيراد أيد عاملة بصورة مؤقتة مثلا ٠ [١٥]

وتعد البطالة من المصاعب والتحديات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد العراقي لما لها من انعكاسات عميقة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصاد ومما يزيد من حدة هذه المشكلة استمرارها ووجودها مدة طويلة مع استمرار ارتفاع معدلاتها في السنوات الأخيرة وظهورها بإشكال وأنواع مختلفة فضلا عن إن الاقتصاد العراقي يعاني بشكل خاص من بطالة هيكلية ناجمة عن ضعف قدرة القطاعات الاقتصادية المركبة في استيعاب الإعداد المتزايدة من الأيدي العاملة القادرة على العمل والراغبة فيه إذ تقدر نسبة البطالة مابين (50%-60 %) من مجموع قوة العمل في العراق ٠ إن ظاهرة البطالة التي باتت تنتشر بشكل واسع بين فئات المجتمع العراقي دون إن توجد الدولة لها حلولا جذرية لاستئصالها وإنهائها بشكل تام وتخليص المجتمع من أثارها الخطيرة ٠ إن من ابرز خصائص

سوق العمل العراقية ارتفاع وتأثير نمو العرض من العمالة نتيجة ارتفاع معدلات السكان والقوى العاملة مقارنة بتطابق نمو الطلب على العمالة الناتج عن عدة عوامل منها :- [١٦]

١) ضعف معدلات الاستثمار ٠
٢) ضعف القدرة على توليد فرص التشغيل ٠
٣) تواضع مستويات الإنتاج وكفاءة الإدارة ٠

مما يترتب عليه استفحال مشكلة البطالة خاصة بين الشباب المتعلمين فقد طالت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة خريجي الجامعات والمعاهد العليا بشكل متزايد ، وكذلك زيادة العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية ٠

لذلك فان معظم تشريعات العمل تقضي على منع استخدام الأطفال حتى السادسة عشرة وأحيانا حتى سن الثانية عشرة ، في حين تسمح تشريعات أخرى باستخدام الأطفال اقل من ذلك ، وبالتالي يتأثر حجم العمالة بصفتها نسبة من السكان ٠ وإن بعض الدول تمنع سن التقاعد الاختياري (60 سنة) والإجباري (65 سنة) (الولايات المتحدة الأمريكية) ، في حين إن قوانين الضمان في الاتحاد السوفيتي السابق تضع سن التقاعد للرجال (60 سنة) وللنساء (55 سنة) ، إما في العراق فان قانون التقاعد يعطي الحق للعامل أو الموظف بترك الخدمة بعد اشتغاله (25-30 سنة) ويمكن إن يصل العامل أو الموظف وهو في سن (43 سنة) أو أكثر إلى حالة التقاعد٠ وكذلك إن بعض المجتمعات لأتشجع المرأة على العمل إلا في مجالات محدودة جدا كالتعليم أو بعض الوظائف ، وهذا مما يقلل من قوة العمل المتوافرة لحرمان نسبة كبيرة في المجتمع من العمل ، وكانت هذه بعض العوامل التي تؤثر في حجم القوى العاملة التي يمكن التحاقها بسوق العمل ، وتؤثر هذه العوامل في حجم القوى العاملة في المدى البعيد ٠[١٧]

إذن فان قوة العمل في العراق تتكون من فئة السكان الناشطين اقتصاديا (العاملين والباحثين عن العمل) ، ويشكل هولاء جزءا من السكان في سن العمل ، أو مايعرف بالقوة البشرية في المجتمع ، ويعد سن (15 سنة) الحد الأدنى لسن العمل ، ويعد سن (64 سنة) الحد الأعلى لسن العمل ٠ غير إن غالبية الدول لاتستخدم حدا أعلى لان الخروج من قوة العمل يتحدد في نشاطات كثيرة ، وخصوصا في قطاع العمل غير النظامي ، بعدم القدرة على العمل والإنتاج ٠[١٨]

ويعكس التركيب العمري والنوعي التغيرات المستقبلية ، ويتميز سكان العراق بأنهم مجتمع فتي إذ تراوحت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن (15 سنة) حوالي (45 %) في عام 1957 وارتفعت قليلا خلال الفترة اللاحقة . [١٩]

المبحث الثالث : التوزيع القطاعي للقوى العاملة العراقية

تعد الخواص السكانية العددية والجنسية والزوجية والتعليمية والفنية وحالة الاستخدام والبطالة بينهم كلها ذات أثار مباشرة في نوع وطبيعة الإنتاج الرئيسة مهما تقدمت أساليبها الفنية ، تسامت أهمية عناصره الأخرى ، فلايمكن تصور أي عملية إنتاجية دون تدخل عنصر العمل سواء كان العمل بشكل جهد عضلي أم ذهني أو مهمات يدوية أم فنية . [٢٠]

ويعتبر هيكل القوى العاملة من أهم خصائص التركيب السكاني في المجتمع ، والقوى العاملة أو السكان ذو النشاط الاقتصادي هم جزء من هيكل السكان . وتضم قوة العمل جميع الإفراد الذين يسهمون فعلا بجهودهم الجسمانية أو الذهنية لأداء أي عمل يتصل بالإنتاج للسلع والخدمات ، أو الذين يقدرون على أداء مثل هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه . [٢١]

وتأكيدا لأهمية العمل ودوره المتميز في عملية الإنتاج بوصفه المصدر الوحيد القادر على خلق القيم الصافية ، وتأتي أهمية هذا العمل من خلال أهمية العنصر البشري في عملية الإنتاج. [٢٢]

وحسب تقرير التنمية البشرية في العراق عام ١٩٩٥، يعد العراق من البلدان متوسطة الحجم السكاني ، وحجم السكان في العراق لم يزل بعيدا عن مستوى الاستقرار بدلالة المعدلات المرتفعة لنمو السكان ، وان نسبة السكان بسن العمل إلى مجموع السكان في العراق هي الاوطأ من بين بعض الدول . إذ بلغت نسبة السكان النشيطين اقتصاديا إلى مجموع السكان في العراق (25 %) ، في حين كانت في اليونان (40 %) وفي ايطاليا (40 %) أيضا وفي اسبانيا (38 %) وفي المغرب (28 %) ، ومهما يقال عن عدم دقة في البيانات الإحصائية يمكن التأكيد على إن انخفاض التشغيل في العراق بوصفة احد العوامل السلبية عند دراسة سبل تسريع التنمية البشرية . ولقد أسهمت ظروف الحرب في الثمانينات في تفاقم هذه المشكلة وجاء الحصار لتكريسها . [٢٣]

فالعمال لديهم المهارات الضرورية للعمل ولكن الوظائف غير كافية بسبب الإنفاق الكلي غير الكافي ، وتحدث البطالة عندما ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وراء الناتج المحلي المحتمل ٠ ويتحقق التشغيل الكامل عندما لأتكون هناك بطالة دورية ولكن كمية طبيعية من البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية ٠ [٢٤]

لذلك فان تقدير الاحتياجات من القوى العاملة نابعة من أهمية عنصر العمل في العملية الإنتاجية ، ويعد الطلب على العمل من الجوانب الجوهرية في إجراء الموازنة بين المتاح من القوى العاملة ومقدار احتياجات الاقتصاد القومي منها للمستقبل ٠ إذ يتأثر الطلب على العمل بحجم السكان ، فإذا كان هناك نمو مستمر للسكان فهذا يؤدي إلى زيادة احتياجات القطاعات الاقتصادية من القوى العاملة ٠

إن مبدأ تقسيم الاقتصاد القومي إلى فروع وأنشطة وأقسام هو الموقف من القطاعات المنتجة للقيم المادية ٠ فالاقتصاديون في الدول الرأسمالية يعاملون جميع القطاعات معاملة واحدة من زاوية خلق القيم ، في حين يميز الاقتصاديون في الاقتصاديات الاشتراكية بين القطاعات المنتجة والقطاعات غير المنتجة ٠ ولهذا فان حاجة الاقتصاد القومي إلى القوة المنتجة وتأهيلها طبقا للاحتياجات الحالية والمستقبلية للاقتصاد ٠ وخلال إعداد خطة يجري تقدير الحاجة العامة للقوى العاملة والحاجة الإضافية ، إذ إن الحاجة العامة هي الحاجة الموزعة حسب القطاعات وحسب المناطق انطلاقا من حجم الأهداف المخططة للإنتاج ومستوى إنتاجية العمل ، وان الحاجة العامة للعاملين في الفروع والقطاعات الاقتصادية الأخرى حسب طبيعة وخصائص الإنتاج في تلك القطاعات أو بالأحرى إن إنتاجية العمل وقياسها تأخذان الخصائص المميزة للعمل في القطاعات الاقتصادية فمثلا الخدمات الصحية يمكن قياس الإنتاجية بمقارنة الأسر بعدد العاملين الصحيين لكل (155) سريراً مثلا ٠[٢٥]

إما الحاجة الإضافية للقوى العاملة فتقصد بها مصادر تعويض ما قد ينقص في إثناء تنفيذ خطة العمل :- تعويض الذين ينقطعون عن العمل بسبب الوفاة أو الدراسة أو الالتحاق بالخدمة العسكرية ، أو الذين يحالون على التقاعد بسبب تجاوزهم السن المقررة أو لأسباب مختلفة خارجة عن ذلك كظاهرة إحالة العاملين لأسباب إدارية أو سياسية ٠ وان مصادر تمويل الحاجة الإضافية بصورة أساسية هي :- [٢٦]

١) جذب ربات البيوت إلى العمل بوصفهن الاحتياطي الرئيس للطلب الإضافي ٠
٢) جذب المتقاعدين وإعادتهم للعمل مرة ثانية ٠
٣) سحب الفائض النسبي من بعض القطاعات الاقتصادية إلى قطاعات أخرى قد تملك المستلزمات التقنية لتشغيل هؤلاء تشغيلا أكثر فاعلية ٠

ومثال على ذلك سحب الفائض النسبي من الأيدي العاملة في الزراعة إذ إن إنتاجية العمل منخفضة وان سحب إعداد كبيرة منها لا يؤثر في حجم الإنتاج ٠

وبما أن حجم السكان يمثل قوة العمل القادرة على ممارسة النشاط الاقتصادي في المجتمع ، ولهذا يكون لدى السلطات التخطيطية ميزان تخطيط القوى العاملة يمثل جانب الطلب والعرض على قوة العمل وبناءً على هذا الميزان يتم التوازن بين الطلب والعرض عن طريق السياسات الكفيلة بتحقيق التوازن ٠[٢٧]

جدول (3) التوزيع النسبي للقوى العاملة في العراق حسب القطاعات الاقتصادية للمدة (1960 – 2010) نسبة مئوية

السنوات / القطاعات الاقتصادية	1960 1964	1965 1969	1970 1974	1975 1979	1980 1984	1985 1989	1990 1994	1996 2002	2003 2010
قطاع الزراعة	63,2	58,1	53,8	45,5	38,7	37,2	33,4	25,4	26,1
قطاع التعدين والمقالع	0,7	0,87	1,0	1,0	1,3	1,6	1,4	0,9	0,9
قطاع الصناعة	11,5	12,9	14,0	18,6	19,9	17,2	16,6	15,9	13,5
قطاع التوزيع	11,8	13,93	15,7	17,6	19,8	20,0	23,2	32,7	32,4
الخدمات	12,8	14,2	15,5	17,3	20,3	24,0	25,2	25,1	27,1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر :- (١)- ليث بادي حسين الدبي ، العلاقة بين النمو الاقتصادي والأيدي العاملة مع ذكر خاص إلى حالة العراق للمدة (1960 ، 1994) ، أطروحة دكتوراه مقدمة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، 2001 ، ص 117.

لذلك فإننا نستنتج من جدول التوزيع النسبي للقوى العاملة مايلي :- [٢٨]

١) القطاع الزراعي :- لقد كانت أعلى نسبة للقوى العاملة بين عامي (1960-1964) إذ بلغت (63,2 %) ، وبدأت بالانخفاض حتى بلغت أدنى نسبة لها بين عامي (1996-2002)وقد بلغت (25,4 %) وبعد ذلك ارتفعت إلى(26,1 %) عام (2003 -2010)٠ وهذا يدل على إن اغلب القوى العاملة ترتفع نسبتها في القطاع الزراعي أكثر من القطاعات الاقتصادية الاخرى٠

٢) قطاع التعدين والمقالع :- إن هذا القطاع تعد نسبته من القوى العاملة اقل القطاعات الاقتصادية الأخرى ويدل ذلك على إن قطاع التعدين يعتمد على المكائن والآلات أكثر مما يعتمد على القوى العاملة وقد بلغت أدنى نسبة له في العراق بين الفترتين (1960-1964) ، إذ بلغت (0,7 %) وكانت أعلى نسبة له في الفترة (1985-1989) إذ بلغت (1,6 %) ٠

٣) قطاع الصناعة :- ويشمل هذا القطاع الصناعات الإنتاجية والاستهلاكية كافة ، إذ بلغت أدنى نسبة للقوى العاملة بين عامي (1960-1964) (11,5%) ، وأعلى نسبة فقد كانت بين عامي (1980-1984) وبلغت (19,9 %) ، لذلك فان اغلب قطاعات الصناعة تستلزم أنماطا من العمالة على درجة عالية من المهارة والتعليم ، ونظرا لارتفاع معدل راس المال بالنسبة لكل عامل فانه يصعب على القطاع الصناعي القبول بأي عامل غير ماهر ، إلا في أضيق الحدود ، بل إن هذا القطاع يحرص على إن تفوق إنتاجية العامل فيه الأجر المدفوع وإلا تعرض للخسارة ٠ ومن ثم يمكن القول لامجال للعمالة غير الماهرة في ميدان الصناعة إلا في (الخدمات العادية ، والبسيطة مثلا) ٠

٤) قطاع التوزيع :- فقد كانت القوى العاملة أدنى نسبة لها والتي بلغت (11,8%) في المدة (1960-1964) ، وكانت أعلى نسبة للقوى العاملة في قطاع التوزيع (32,7%)بين المدتين (1996-2002)

٥) قطاع الخدمات :- فان هذا القطاع الذي يستوعب العمالة الماهرة وغير الماهرة ، كما هو الحال في القطاع الزراعي ، وقد بلغت النسبة الأدنى للقوى العاملة في المدة (1960-1964) (12,8 %) ، أما أعلى نسبة للقوى العاملة فقد كانت بين الفترتين(2003-2010) وبلغت (27,1 %) ٠ ولهذا فان زيادة أعداد القوى العاملة في هذا القطاع وبخاصة في العراق إذ أن قطاع الخدمات وخصوصا الحكومية الذي يشمل الوزارات والمصالح الحكومية وغيرها من

الخدمات قد يكون الحل الأنسب للعمالة غير الماهرة ، إلا إن هذا سوف يتناقص مع ضعف اقتصاد الدولة المعنية بهذه المشكلة وضرورة محاولاتها بتكوين راس المال على الرغم من ضعف مستوى الادخار مما يلزمها بضرورة التوفير في الخدمات وليس في التوسع في الإنفاق .[٢٩]

المبحث الرابع : تركيب الموارد البشرية في العراق ونوعيتها

بما إن العمل هو الجهد البدني والعقلي الذي يبذله الإنسان في مجال النشاط الاقتصادي لغرض الكسب والعيش سواء كان ذلك في قطاع الزراعة ، أم في قطاع الصناعة ، أم في ميدان الخدمات العامة أو الخاصة ، وان العمل بهذا المعنى هو المصدر الوحيد لإشباع الحاجات البشرية الاقتصادية والاجتماعية في الحياة . [٣٠]

لذلك فان الطاقة البشرية تحتل أهمية كبيرة في السياسات السكانية لدول العالم لما له علاقة وثيقة بقوتها السياسية وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا . ويكاد لايخلوا مؤتمر تخطيطي يعقد على المستويات المحلية والإقليمية أو العالمية دون التطرق إلى القوى البشرية ودورها في خطط التنمية ووسائل تنميتها وتطويرها . ومما لاشك فيه إن أفضل حجم للسكان هو الحجم الذي لايترك فراغا كبيرا في الدولة ، وهو الحجم الذي يساعد في الدفاع عن الدولة والذي يتناسب مع مساحتها ومواردها ، وهو أمر في غاية الأهمية ذلك إن الحجم الأمثل للسكان هو الذي يحقق الرفاه والدخل الجيد لهم . [٣١]

إن القوة البشرية لأي مجتمع أنساني تتمثل في المجموع الكلي للسكان ضمن حدود عمرية معينة تمتد عادةً (15 إلى 64) سنة باستثناء المعاقين الذين لأتسمح حالتهم الصحية بممارسة أي عمل مثمر . وعادةً فان القوة البشرية لايسهم جميع إفرادها بشكل فعال في النشاط الاقتصادي ، بل إن جزءاً منها فقط هو الذي يطلع بهذه المساهمة ، وهو مايطلق عليه داخل قوة العمل الذي يشمل الإفراد الذين يمكن الانتفاع من قدراتهم الجسمانية والعقلية في العمل . [٣٢]

وبما إن التركيب النوعي لقوة العمل أو السكان بشكل عام يقصد به (توزيع قوة العمل والسكان بين الإناث والذكور) ، بمعنى توزيعها حسب الجنس ، ولمثل هذا التركيب أهمية كبيرة ، ذلك فيما

يتعلق بتخطيط القوى العاملة بل وتخطيط التعليم والتدريب ٠ هذا وتزداد أهمية دراسة التركيب عندما يكون الأمر متعلقا بالدول النامية وتفسير ذلك يعود إلى انخفاض نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل لاعتبارات عديدة منها اجتماعية وتشريعية متوارثة ، مما يعني إن الدول النامية مايقارب نصف قوة العمل فيها مشلولة ومهدورة ٠ ومن ثم يصبح أمر الاستفادة من هذه الطاقة المجمدة وتفجيرها أمر له نتائجه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الايجابية ٠ [٣٣]

لقد سيطرت الدولة على سوق العمل في العراق وكانت الجهة الرئيسة لتوظيف القوى العاملة والجهة الرئيسة لتحديد الأجور ٠ إذ بلغت نسبة القطاع العام في استيعاب العمالة (90%) من مجموع القوى العاملة عام 1980 ٠وقد استخدم التوظيف كأداة سياسية لاستيعاب القادمين الجدد في سوق العمل فقد التزمت الحكومة بسياسة تشغيل جميع الخريجين في القطاع العام ٠ وجعلت التوظيف إجباريا لخريجي بعض التخصصات مثل الهندسة والطب ، اماعقد التسعينات فان الظروف الاقتصادية التي سادت دعت إلى تنشيط المشتغلين في القطاع الخاص ٠ وبخاصة في القطاع الزراعي نتيجة لتوجه الدولة نحو هذا القطاع لتوفير المواد الغذائية ومواجهة الحصار، كما تحولت تجارة الجملة والمفرد إلى القطاع الخاص ، بسبب تقيد حرية الدولة في مجال الاستيراد الدولي نتيجة الحصار الاقتصادي لذا فسح المجال أمام القطاع الخاص ٠ أما عام 2000 فقد ترتب على زيادة عدد السكان ارتفاع عرض العمل ، وأدى إلى ارتفاع نسبة القوى العاملة من مجموع السكان ، حيث ارتفاع نسبة النشيطين اقتصاديا (15-65) سنة في السنوات الأخيرة إذ وصلت هذه النسبة إلى (55,6 %) من مجموع السكان ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الداخلين إلى سوق العمل ٠ [٣٤]

جدول (4) قوة العمل النوعية للقطاعات الأساسية في العراق (الف نسمة)

السنة	القوى العاملة	الذكور	الإناث	الزراعة	الصناعة	الخدمات
1990	4520	3739	781	728	1089	2621
1991	4712	3888	824	707	1140	2780
1992	4752	3921	831	665	1155	2851
1993	4998	4076	894	650	1219	3049
1994	5134	4210	924	616	1258	3183
1995	5318	4345	973	585	1263	3335
1996	5535	4523	1012	586	1339	3437
1997	5576	4545	1031	591	1310	3652
1998	5343	4382	961	603	1321	3796
1999	6173	4976	1197	642	1319	4105
2000	6339	5103	1236	640	1410	4247

المصدر:- يحيى حمود حسن ، مستقبل سوق العمل في ضوء الدعوة للخصخصة ، مجلة العلوم الاقتصادية ، تصدرها كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ،العدد 15 ، 2005 – ص٥٧ ٠

إن التركيب النوعي للقوى العاملة في العراق يتزايد مع تزايد السكان أي العلاقة طردية بينهما ، أي كلما زاد السكان ارتفعت نسبة الداخلين إلى سوق العمل ٠ ومن خلال الجدول (4) الذي يوضح قوة العمل النوعية للقطاعات الاقتصادية في العراق ، ففي عام 1990 بلغت إعداد القوى العاملة (4520) مليون عامل ، إذ بلغ عدد القوى العاملة من الذكور (3739) مليون عامل أي بنسبة (82,7 %) من القوى العاملة ، أما عدد الإناث فقد كان (781) مليون عاملة أي بنسبة (17,7 %) لذلك ومن خلال الجدول نلاحظ إن القوى العاملة اغلبها من الذكور وذلك بسبب العادات والتقاليد المتوافرة في العراق من تقييد انتساب النساء إلى القوى العاملة إلا في الإعمال الإدارية والتعليمية ٠ وقد كان القطاع الزراعي يعمل به (728) إلف من الأيدي العاملة ، إما القطاع الصناعي فكان عدد العاملين فيه (1089) مليون من القوى العاملة ، ويستحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من إعداد القوى العاملة إذ بلغ (2621) مليون من مجموع القوى العاملة العراقية ٠

أما في عام 2000 فقد زادت الأيدي العاملة العراقية بسبب زيادة النمو الطبيعي للسكان الذي أدى إلى زيادة إعداد القوى العاملة كذلك أي إعداد الداخلين إلى سوق العمل العراقي ، إذ بلغ عدد القوى العاملة (6339) مليون من مجموع الأيدي العاملة وكانت حصة الذكور منها بلغت (5103) مليون عامل أي بنسبة (80,5%) وهي اقل من نسبة عام 1990 ، وعدد الإناث (1236) مليون عامل وبنسبة (19,5 %) وهي أعلى من النسبة السابقة في عام 1990 ، وهذا يدل على إن هناك زيادة بالقوى العاملة من النساء في القطاعات الاقتصادية ٠ وكان عدد الأيدي العاملة بالقطاعات الأساسية من العمالة العراقية في الزراعة (640) إلف عامل وهي اقل من إعداد عام 1990 وذلك بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة ، وكذلك بسبب الأوضاع والأزمات التي مر بها العراق ومنها حرب الخليج الأولى والثانية ٠ أما قطاع الصناعة فقد بلغت إعداد القوى العاملة فيه (1410) مليون عامل ، ويستحوذ كذلك قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من إعداد الأيدي العاملة إذ وصلت إلى (4247) مليون من مجموع القوى العاملة ٠

لذلك فان من الأهداف المعلنة للدولة مساعدة السوق على إن يعمل بشكل أكثر إنصافا لتامين العدالة والكفاءة وحماية العمال الضعفاء بتحديد حدود دنيا للأجر وتصميم شبكات حماية خاصة للأقليات ٠ولكن سياسة التوظيف توقفت بعد التسعينات وتخلت الدولة عن توظيف الخريجين إلا إن القطاع العام بقي يسيطر على سوق العمل العراقية ، وذلك لسيطرته على المشاريع الإنتاجية ، وان الدولة تسيطر على اغلب نظم التدريب والتعليم في العراق وتبعا لذلك فان اغلب نظم التدريب والتعليم توجه للعمل في مؤسسات الدولة ، ويزداد الأمر تعقيدا بعدم فعالية القطاع الخاص في تنمية مهارات القوى البشرية الوطنية ونقص أو غياب برامج التدريب التاهيلية والمهني والتعليم التكنولوجي في اغلب مؤسسات القطاع الخاص كمتغيرات مهمة ومؤشرات في إنتاجية العمل ٠ [٣٥]

الاستنتاجات والمقترحات

اولا : الاستنتاجات

إن من الضروري الاهتمام بالموارد البشرية ومنها القوى العاملة في العراق ، وذلك للتقليل من ظاهرة البطالة والتقليل من حدة الفقر ، فلابد أن يكون هناك وضوح في برنامج سوق العمل العراقية من خلال وزارة التخطيط ، وإعطاء البيانات والمعلومات الصحيحة من اجل التقليل من عبء الإعالة التي تقع على عاتق القوى العاملة العراقية ، ومن خلال الدراسة في هذا البحث فقد توصلنا إلى الاستنتاجات التالية :-

١) أوضحت الدراسة إن هناك زيادة مستمرة في إعداد السكان في العراق .
٢) نستنتج من خلال البحث إن فئة الذكور أعلى من فئة الإناث أو متقاربة في بعض الفترات تقريبا ٠
٣) نستنتج أن هناك زيادة بالموارد البشرية وخاصة في القوى العاملة التي تنتظر الدخول في سوق العمل ولكن لاتوجد إدارة تنظيم للعمالة في سوق العمل وعدم وجود قيادة إدارية واقتصادية من اجل توزيع القوى العاملة على القطاعات بالكفاءة والخبرة ٠
٤) عدم وجود التدريب والتأهيل والدورات التي تعمل على رفع كفاءة العامل العراقي ٠
٥) إن إعداد القوى العاملة من الذكور في العراق هي أعلى بكثير من القوى العاملة من الإناث، وهذا يدل على عدم وجود التخطيط الإداري التنظيمي والاقتصادي والتنسيق في وضع النساء العاملات في الوظائف الإدارية والتعليمية والصحية فقط ٠

ثانيا :المقترحات

١) ضرورة الاهتمام بالقوى العاملة إداريا واقتصاديا واجتماعياً من خلال توسيع قاعدة الخدمات الأساسية ٠
٢) توسيع المشاريع الإدارية والإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية من اجل امتصاص البطالة والتقليل من عبء الإعالة ٠
٣) تشجيع التعليم وتطوير وبناء المشاريع الاقتصادية كثيفة العمل والاهتمام بالتنظيم الإداري في المناطق الريفية للتقليل من الهجرة التي تتسارع من الريف إلى المدينة .
٤) التركيز على عملية التخطيط الاقتصادي من اجل معرفة إعداد السكان الذين سوف يدخلون في سوق العمل العراقي .
٥) تشجيع مساهمة المرأة العراقية في الدخول إلى القطاعات الاقتصادية وخاصة الإنتاجية ٠

الهوامـــــش

١) أ٠د٠ عباس فاضل السعد ، جغرافية السكان ، الجزء الثاني ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠٠١ص ٧٢٥ ٠

٢) عبد علي حسن الخفاف ، د٠ عبد الحميد عبد المجيد القيسي ، د٠ جهاد صالح العمر ، الأحوال الديمغرافية في إيران ، مركز الدراسات الإيرانية ، جامعة البصرة ، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، العراق ، ١٩٨٧، ص٨٩

٣) أ٠د٠ نبيل جعفر عبد الرضا، دراسات في الاقتصاد الإيراني ، مؤسسة وارث الثقافية ، وحدة الدراسات الاقتصادية ، الناشر مؤسسة وارث الثقافية الطبعة الأولى ، البصرة ، العراق، ٢٠٠٨ ، ص ١١٥ ٠

٤) د٠ جمال داود سلمان ، د٠ عبد الغفور حسن ، نظرية وتجارب التخطيط الاقتصادي ، دار الطباعة والنشر ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣٥ ٠

٥) ا٠د٠ عباس فاضل السعد ، مصدر سابق ، ص ٧٢٧ .

٦) انظر ، منظمة أقباط الولايات المتحدة ، الانترنيت . http/www.copts .net

٧) انظر، د- مثنى عبد الرزاق العمر ، الانترنيت . http//www.alarabiy.net

٨) أنظر ، جميل نجيب الحبيب ، التركيب السكاني في العراق ، الانترنيت . http\ almarefah com

٩) أنظر ، سكان العراق ، الموسوعة الحرة ، الانترنيت . http\ ar.wikipedia. org

١٠) أنظر ، التركيبة السكانية ، سفارة العراق في ألولايات المتحدة ألأمريكية ، الانترنيت .

١١) هشام سالم كشكول الربيعي ، أثر العامل السكاني في التنمية المستدامة مع ألإشارة خاصة إلى بلدان ألاسكوا ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ٤١.

١٢) ليث بادي حسين الدبي ، العلاقة بين النمو الاقتصادي والأيدي العاملة مع ذكر خاص إلى حالة العراق ، رسالة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، 2001 ، ص ٩٦-٩٧ ٠

١٣) المصدر السابق ، ص ، ص ٩٧- ٩٨ ٠

١٤) صبحي فندي الكبيسي ، التكامل العربي في مجال القوى العاملة ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٢ ، ص٨٤

١٥) إحسان محمد حسن ، د٠ فاضل عباس الحسب ، الموارد البشرية ، الطبعة الأولى ، بغداد ، العراق ، ١٩٨٢ ، ص ١٩٠

١٦) انظر ، أسباب ومصادر البطالة في الاقتصاد العراقي ٠ .http\www.alamda.paper.com

١٧) د٠عبد السلام الإدريسي ، الاقتصاد الكلي، مطبعة دار الكتب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٦، ص٢٩٦

١٨) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية ، العدد الخامس ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٢ ، ص٢١٢

١٩) جمعية الاقتصاديين العراقيين، تقرير التنمية البشرية في العراق، العراق، ١٩٩٥ ، ص٢٢

٢٠)سعيد عبود السامرائي ، (موارد العراق الاقتصادية) ، مسح شامل للموارد الزراعية والمائية والمعدنية والبشرية وأساليب تنميتها وتطورها ، مطبعة القضاء ، النجف ، ١٩٧٥ ، ص٣٠٠ ٠
٢١)انظر ، (المعهد العربي للتخطيط الكويت) ، التدريب عن بعد عبر شبكة الانترنيت ٠
٢٢)ستار خليل حسين ، تحليل لبعض العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل في القطاع الصناعي لسنوات (١٩٧٠ – ١٩٨٢)، تنمية الرافدين ، جامعة الموصل ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد الحادي عشر ، ١٩٨٩ – ص٤٧ ٠
٢٣)تقرير التنمية البشرية في العراق ، مصدر سابق، ص١٥١
٢٤)د٠ سلفادور ، د٠ دوليو ، مبادئ الاقتصاد ، ملخصات شوم ايزي ، الدار الدولية للاستثمار الثقافية ، مصر ، ٢٠٠٤ ص٤٨ ٠
٢٥)د٠ إحسان محمد الحسن ، د٠ فاضل عباس الحسب ، الموارد البشرية ، مصدر سابق ، ص- ص ١٩١، ١٩٥ ٠
٢٦)المصدر السابق ، ص١٩٥
٢٧)د٠ جمال داود سلمان ، ا٠م٠د عبد الغفور حسن كنعان ، مصدر سابق ، ص ، ص ١٣٦، ١٣٧ ٠
٢٨)د٠ احمد طلعت البشبشي ، دراسة اجتماعية للتخطيط الاقتصادي ، دار المعرفة الجامعة ، الإسكندرية – ١٩٨٦ ، ص ١٨٧ ٠
٢٩)المصدر نفسه ، ص١٨٨ ٠
٣٠)صادق مهدي السعيد ، العمل وتشغيل العمال والسكان والقوى العاملة ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص٥٣ ٠
٣١)أ٠د٠ باسم عبد العزيز العثمان ، أ٠م٠د ٠ سعود عبد العزيز العثمان ، الطاقة البشرية وقوة العمل في سلطنة ، عمان ، دراسة تحليلية ، الخليج العربي ، مجلة علمية فصلية تعني بشؤون الخليج العربي والجزيرة العربية ، تصدر عن مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، المجلد الخامس والثلاثون ، العدد (٣-٤) ، ٢٠٠٧ ، ص- ص ١٠-١٢ ٠
٣٢)المصدر السابق ، ص١٢
٣٣)صبحي فندي الكبيسي ، مصدر سابق ، ص١١٧
٣٤)يحيى حمود حسن ، مستقبل سوق العمل في ضوء الدعوة للخصخصة ، مجلة العلوم الاقتصادية ، تصدرها كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، العدد (15) ، 2005- ص ، ص ٥٧-٦٥ ٠
٣٥)المصدر السابق ، ص ، ص ٦٣-٦٧

المصـــــادر

اولا : الكتب

١) الإدريسي ، عبد السلام ياسين (1986) ، الاقتصاد الكلي ، مطبعة دار الكتب ، جامعة البصرة ، العراق
٢) إيزي ، ملخصات شوم ، د . سلفادور ، د. دوليو (2004) ، مبادئ الاقتصاد ، الدار الدولية للاستثمار الثقافية ، مصر .
٣) البشبشي ، احمد طلعت (1986) ، دراسة اجتماعية للتخطيط الاقتصادي ، دار المعرفة الجامعة ، الإسكندرية ، مصر .
٤) حسن ، إحسان محمد ، الحسيب ، د . فاضل عباس (1982) ، الموارد البشرية ، الطبعة الأولى ، بغداد ، العراق .
٥) السامرائي ، سعيد عبود (1975) موارد العراق الاقتصادية ، مسح شامل للموارد الزراعية والمائية والمعدنية والبشرية وأساليب تنميتها وتطورها ، مطبعة الفضاء ، النجف ، العراق .
٦) السعد ، أ . د . عباس فاضل (2001) ، جغرافية السكان ، الجزء الثاني ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، العراق .
٧) السعيد ، صادق مهدي (1974) ، العمل وتشغيل العمال والسكان والقوى العاملة ، طبعة المعارف ، بغداد ، العراق .
٨) سلمان ، د . جمال داود ، حسن ، د. عبد الغفور (2000) ، نظرية وتجارب التخطيط الاقتصادي ، دار الطباعة والنشر ، بغداد ، العراق .
٩) عبد الرضا ، أ . د . نبيل جعفر (2008) ، دراسات في الاقتصاد الإيراني ، مؤسسة وارث الثقافية ، وحدة الدراسات الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، البصرة ، العراق .

ثانيا : المجلات والدوريات

١) تقرير التنمية البشرية في العراق (1995) ، جمعية العراقيين ، العراق .
٢) حسن ، يحيى حمود (2005) ، مستقبل سوق العمل العراقية في ضوء الدعوة للخصخصة، ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، (العدد 15)، البصرة ، العراق .
٣) حسين ، ستار خليل (1989) ، تحليل لبعض العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل في القطاع الصناعي للسنوات (1970 – 1982) ، مجلة تنمية الرافدين ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، المجلد الحادي عشر ، العراق .
٤) الخفاف ، عبد علي حسن (وآخرون) (1987) ، الأحوال الديمغرافية في إيران ، مركز الدراسات الإيرانية ، جامعة البصرة ، العراق
٥) العثماني ، أ . د . باسم عبد العزيز ، العثماني ، د . سعود عبد العزيز (2007) ، الطاقة البشرية وقوة العمل في سلطنة عمان ، دراسة تحليلية ، مجلة الخليج العربي ، المجلد الخامس والثلاثون ، العدد (3 - 4) ، جامعة البصرة ، العراق .
٦) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (2002) ، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية ، العدد الخامس ، الأمم المتحدة ، نيويورك .

ثالثا: الرسائل الجامعية

١) الدبي ، ليث بادي حسين (2001) ، العلاقة بين النمو الاقتصادي والأيدي العاملة مع ذكر خاص إلى حالة العراق ، رسالة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرة ، بغداد ، العراق .

٢) الربيعي ، هشام سالم كشكول (2004) ، اثر العامل السكاني في التنمية المستدامة مع الاشارة خاصة إلى بلدان الاسكوا ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق .

٣) الكبيسي ، صبحي فندي (1982) ، التكامل العربي في مجال القوى العاملة ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق .

رابعا : الانترنيت

١) انظر ، حبيب ، جميل نجيب ، التركيب السكاني في العراق ، الانترنيت . http / almarefah . com

٢) انظر ، التدريب عن بعد عبر شبكة الانترنيت ، المعهد العربي ، الكويت ، الانترنيت.

http / www. Arab . api . org

٣) انظر ، سكان العراق ، الموسوعة الحرة . http / a r .wikipedia.org

٤) انظر ، التركيبة السكانية ، سفارة العراق في الولايات المتحدة الأمريكية ، الانترنيت.

http / www.I raqebassy . us

٥) انظر ، أسباب ومصادر البطالة في الاقتصاد العراقي ، الانترنيت .

http / www. alamdapaper . com

٦) انظر ، منظمة أقباط الولايات المتحدة ، الانترنيت . . http / www . Copts . net

٧) انظر ، مثنى عبد الرزاق العمري ، الانترنيت . http / www . alarabiy . net